



بلاغ

21 ماي 2020

في إطار تتبع وضعية تموين الأسواق بالمواد الأساسية والغذائية، ومستويات الأسعار المسجلة، وكذا عمليات مراقبة الجودة والأثمان، عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بالتموين والأسعار وعمليات مراقبة الجودة والأسعار اجتماعا لها يوم الخميس 21 ماي 2020، برئاسة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبمشاركة ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية.

وبعد استعراض تقارير القطاعات الوزارية المعنية، والإحصائيات الدقيقة المتعلقة بتزويد الأسواق ووضعيات الإنتاج الحالية والمرتبقة، سجلت اللجنة الوزارية استمرار توريد الأسواق في مختلف أقاليم وجهات المملكة بكل المواد الأساسية والغذائية بشكل جيد ووافر، حيث أن العرض يغطي الطلب، كما أن الإنتاج كاف لتزويد السوق الوطنية للأشهر القادمة. بالنظر إلى الدينامية المتواصلة التي تعرفها سلاسل الإنتاج والتوريد.

ولاحظت اللجنة استمرار انخفاض أسعار بعض المواد الاستهلاكية الأساسية واستقرارها في بعضها الآخر، مقارنة مع الأسبوع الثالث من هذا الشهر الفضيل، مع استثناءات قليلة تهم ارتفاعات بالنسبة لأسعار بعض المواد بين 4 و 8 في المائة في المتوسط، علما ان هذه المواد قد عرفت انخفاضات متتالية في الأسابيع السابقة، كما هو الشأن بالنسبة للدجاج والحي والبصل والجزر والبطاطس. وتبقى عموما الاسعار في مستويات اقل من تلك التي سجلت في نفس الفترة من شهر رمضان من السنة الماضية.

وعلى مستوى مراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية، فقد واصلت اللجن المختلطة الإقليمية والمحلية لمراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية، أداء مهامها خلال الأيام السالفة من شهر رمضان، حيث تمت مراقبة أكثر من 40.700 محلا للإنتاج وللتخزين وللبيع بالجملة وبالتقسيط بمختلف أقاليم المملكة، وسجلت خلالها، 762 مخالفة في مجال الأسعار وجودة المواد الغذائية، منها 599 تهم عدم إشهار الأثمان، 91 مخالفة متعلقة بعدم الإدلاء بالفاتورة، و 50 مخالفة تمثلت في عدم احترام معايير الجودة والنظافة، و 18 مخالفة خاصة بالزيادة الغير المشروعة في الأسعار المقننة، فضلا عن مخالفات أخرى، وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

وفيما يخص مراقبة جودة المواد والمنتجات المخزنة او المعروضة للبيع، فقد قامت اللجن المختلطة منذ بداية رمضان بحجز وإتلاف ما يفوق 67 طنا من المواد غير الصالحة للاستهلاك أو غير المطابقة للمعايير المعمول بها. وتشمل هذه الكميات، أساسا، 13,7 طنا من الحليب ومشتقاته، و 10,8 طنا من اللحوم والأسماك ومستحضراتها، وأكثر من 8,1 طنا من العسل والمستحضرات المسكَّرة، و 6,6 اطنان من المشروبات والعصائر، و 6,3 طنا من المخبوزات والحلويات، و 4,4 طنا من السكر والقهوة والشاي، و 3,7 طنا من الدقيق ومشتقات الحبوب إضافة الى 3,3 أطنان من التمور والفواكه الجافة.

ومنذ بداية شهر رمضان، وبالإضافة الى المساهمة في عمليات التحسيس والتعقيم، سجلت مصالح مراقبة جودة وسلامة المنتجات الغذائية (خارج اللجن المختلطة)، والتي تشمل المراقبة الدائمة في المنافذ الحدودية والمجازر ووحدات الإنتاج والتحضير

والتوزيع، عدة مخالفات اتخذت في شأنها الإجراءات القانونية. وأسفرت عن حجز واتلاف كميات أخرى من المنتجات الغير صالحة للاستهلاك او الغير المطابقة للمواصفات تبلغ 225 طن، منها 144 طنا من منتوجات الحبوب، وأكثر من 18 طنا من المستحضرات السكرية، و13 طنا من التمور، و7,5 أطنان من الحليب ومشتقاته وما يفوق 5 أطنان من منتجات الصيد، و6 أطنان من اللحوم الحمراء ومنتجاتها.

